التنميط الجنائي وسيلة لمساعدة المحقق الجنائي أم تحقيق من نوع جديد؟

Criminal profiling a way to assist the criminal investigator or a new investigation?

بوقادوم – يحياوي صليحة [1]

[1] كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، sbougadoum.fdroit@gmail.com

تاريخ الإرسال:2023/02/15 تاريخ القبول: 2023/03/11 تاريخ النشر: مارس/2023

الملخص:

ظهرت الجريمة مع ظهور الإنسان وتكون المجتمعات، مما أضفى عليها صفة الظاهرة الاجتماعية الواجب معالجتها والتصدي لها. من هذا المنطلق فإنه من الضروري مواكبة التطور الذي تعرفه ظاهرة الإجرام للحد منها. وقد صاحب تطور الجريمة تطور أساليب الإثبات التقليدية إلى أساليب علمية حديثة مثل الطب الشرعي، وعلم النفس الجنائي الذي يلعب دورا فعالا في تحليل طريقة تفكير المجرم واحتمال ردود أفعاله. والهدف من التحقيق الجنائي مهما كانت وسائله هو التوصل إلى أدلة الإثبات التي تدين أو تبرئ المتهم في حالة كونه معروفا، أو الوصول إلى حصر قائمة الأشخاص المحتمل ارتكابهم الجريمة لمعرفة المجرم المجهول. ويعتبر التنميط الجنائي وسيلة من وسائل التحقيق الجنائي المعتمدة للبحث عن المجرم المجهول، وذلك بالبحث عن وجود علاقة ممكنة بين الأدلة المادية والسلوكية التي يعثر عليها في مسرح الجريمة والبروفيل البسيكولوجي لمرتكب الجريمة، ويتم ذلك بتتبع هذه الآثار وبتحليلها لدراسة مميزات وسلوك المجرم من أجل تحديد شخصيته.

الكلمات المفتاحية: تحقيق – جنائي – تنميط – المجرم المجهول–البروفيل البسيكولوجي

Abstract:

Criminal profiling a way to assist the criminal investigator or a new investigation?

Crime appeared with the emergence of humankind and the formation of societies, which gave it the characteristic of a social phenomenon that must be addressed. From this standpoint, it is necessary to keep pace with the evolution of the phenomenon of criminality to reduce it. The development of crime accompanied the development of traditional methods of proof into modern scientific methods such as forensic medicine, and forensic psychology, which plays an effective role in analysing the criminal's way of thinking and the likelihood of his reactions.

The aim of the criminal investigation is to obtain evidentiary evidence that incriminates or excuses the accused, in case he is known,or access to enumerate the list of persons likely to commit the crime to identify the unknown criminal.

Criminal profiling is considered one of the approved forensic investigation methods to search for the unknown criminal, this is done by looking for a possible relationship between the physical and behavioural evidence found at the crime scene and the psychological profile of the perpetrator of the crime, and that is done by tracking these effects and analysing them to study the characteristics and behaviour of the criminal in order to determine his personality.

Key words: investigation - criminal - profiling - the unknown criminal - the psychological profile.

المؤلف المرسل: يحياوي صليحة ، الإيميل المهني: sbougadoum.fdroit@gmail.com

مقدمة:

التنميط الجنائي هو أداة للتحقيق حول سلوكيات المجرمين، وتساعد المحققين على تحديد أنماط دقيقة لمواصفات الجريمة والجناة المجهولين. يسمى التنميط الجنائي كذلك تنميط شخصية الجاني أو تحليل سلوك المجرم أو تنميط علم الجريمة[1].

التنميط الجنائي هو خليط بين أساليب التحقيق الجنائي وعلم النفس[2]، لذا يعتبر تحقيقا من نوع جديد. والممارسون في هذا الإطار لا يتفقون دائما على منهجية معينة أو على المصطلحات الممكن استعمالها في هذا المجال. لكن وبالرغم من خلافاتهم، إلاّ أن هدفهم واحد وهو تحليل الأدلة التي يتم جمعها في مسرح الجريمة وسماع التصريحات التي يدلى بها الضحايا والشهود من أجل الوصول إلى وصف الجاني المجهول.

تتم عملية التنميط الجنائي للبحث عن المجرم المجهول، بعد المعاينة المتمثلة في رفع الآثار ودراستها عن طريق الخبرة أولا، ودراسة نوع الجريمة ثانيا، لتأتي دراسة شخصية المجرم عن طريق التنميط ثالثا.
مما سبق فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في:
– التعريف بالتنميط الجنائي كموضوع حديث في مجال البحث الجنائي.
–التعريف به كآلية في التحقيق الجنائي، وعن مدى فعاليته في مساعدة القضاء.
ومن الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع:

– أنهلم يحظى بالدراسة الكافية في الجزائر ولم يتم اعتماده من طرف المشرع.
–كما أنه موضوع شيق يجمع بين العديد من العلوم الإنسانية كعلم النفس، علم الضحية، علم الإجرام، علم الأدلة الجنائية...، مما أثار اهتمامي وفضولي للبحث فيه.
أما بالنسبة لأهداف الدراسة فهي:
– إلقاء الضوء على التنميط الجنائي كوسيلة في التحقيقوعلى المناهج المعتمدة فيه.
– البحث عن مدى فعالية ومساهمة هذه الوسيلة في رفع الغموض في العديد من القضايا.
– لفت انتباه المشرع لاعتماده كوسيلة إلى جانب الوسائل الأخرى التي تساعد في الكشف عن هوية المجرم المجهول.

وباعتبار ان التنميط هو وسيلة لمساعدة القضاء في البحث عن المجرم المجهول، فالدراسة تنصب على البحث في مفهوم التنميط والمناهج المتبعة فيه وعن الوسائل التي يتم الاعتماد عليها، والبحث عن مكانته في التشريع الجزائري، تكون دراسة كل هذه النقاط بالإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى أهمية التنميط الجنائي في عملية البحث عن المجرم المجهول؟.

لدراسة هذه الإشكالية سأعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بالتطرق لمفهوم التنميط الجنائي بعرض أهم المعلومات الخاصة به ثم تحليل أهم المناهج المرتبطة به وربطها بالواقع. كما نستعين بالمنهج المقارن عند البحث في تطور التنميط في الأنظمة المقارنة كلما استدعت الضرورة لذلك.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سأقسم الموضوع إلى محورين أساسيين أتطرق للتنميط الجنائي كوسيلة للتحقيق (المحور الأول)، ولتقنيات التنميط الجنائي (المحور الثاني)، ونختم الموضوع بالنتائج المتوصل لها إثر الدراسة ثم عرض مجموعة من الاقتراحات.

المحور الأول:التنميط الجنائي وسيلة للتحقيق

يشمل التحقيق الجنائي كل الإجراءات التي تتخذ بعد وقوع الجريمة وذلك في الفترة السابقة للمحاكمة.قد يكون التحقيق أثناء البحث والتحري، وذلك ما يحدث في أغلب الحالات لأن الشرطة القضائية هي أول من تحضر إلى مكان وقوع الجريمة وتقوم بالمعاينة وبإجراءات التحري بصفة مباشرة، أو في مرحلة التحقيق القضائي الذي يقوم به قاضي التحقيق وغرفة الاتهام.

كلمة التحقيق لغة مشتقة من كلمة حقق ، والتحقق من الأمر هدفه الوصول إلى اليقين والوقوف على الحقيقة، وصحة الخبر أوالمعلومة.مدلول التحقيق في اللغة هو الوصول إلى حقيقة الشيء للفصل بينه وبين الباطل.

أماتعريف التحقيق اصطلاحا فمعناه مجموعة من الإجراءات التي تتخذ من طرف جهات مختصة من أجل الوصول إلى الحقيقة. فيما يلي: تطور التنميط الجنائي (الفرع الأول) وعلاقة التنميط الجنائي بالعلوم الجنائية(الفرع الثاني)

الفرع الأول: تطورالتنميط الجنائي

يشمل التحقيق الجنائي اتخاذ إجراءات جمع للأدلة والبيانات اللازمة من طرف المحقق للكشف عن الجرائم والتعرف على مرتكبيها، للقبض عليهم وتحويلهم إلى العدالة.

التحقيق هو عبارة عن إجراء اتتستند إلى قواعد قانونية وفنية يتخذها الشخص المختص قانونا سواء كان ذلك أثناء البحث والتحري أو في مراحل التحقيق القضائي، أمام قاضي التحقيق والتحقيق النهائي (المحاكمة)أمام قاضي الحكم[3].

قبل البحث في تطور التنميط الجنائي نتطرق لتطور التحقيق الجنائي بصفة عامة(أولا)، ثم لتطور التنميط الجنائي(ثانيا)

أولا- تطور التحقيق الجنائي

كان التحقيق قديما يعتمد على وسائل التعذيب بنوعيه الخفيف أو الشديد، كما كان يعتمد كذلك على التهديد بقصد حمل الشخص على الاعتراف[4]، أو استخدام وسيلة الوعد بتخفيف العقوبة أو محوه الجعل المتهم يتعاون مع المحقق. وهناك من يسعى لإيقاظ للضمير بالتذكير بالله تعالى للحث على قول الحقيقة ، و تطهيرالنفس[5]. أما في وقتنا المعاصر فأصبح التحقيق محاطا بمجموعة من الضمانات لفائدة المتهم، كما أن التحقيق أصبح يستخدم الوسائل العلمية الحديثة في كثير من المجالات، ويتم استخدام هذه الوسائل من طرف محقق له مؤهلات علمية تمكّنه من التحقيق أو من طرف الخبراء، وقد أدرج المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية الخاصة بالتحقيق مثل القانون الخاص باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والذي يحتوي على 16 مادة حدد فيها شروط و كيفيات استعمال البصمة الوراثية[6].

يجري التحقيق محقق جنائي وهو الشخص المطلوب منه قانونا إجراء تحقيق للبحث عن الحقيقة بعد وقوع الجريمة. وذلك باتخاذ الإجراءات الخاصة بالبحث والتحري كمرحلة أولى أو إجراءات التحقيق الابتدائي، بهدف جمع المعلومات والأدلة التي ستفيد في إسناد التهمة للمشتبه فيه المعروف أو التوصل إلى معرفة الجاني المجهول.

ويشترط في المحقق التقليدي معرفة الإجراءات القانونية، والفطنة وقوة الملاحظة، وكذلك احترام حقوق الأشخاص الذين يحقق معهم. بينما يشترط في المحقق الذي يقوم بالتنميط "المنمط" إلى جانب الشروط التي يجب توفرها في المحقق التقليدي شروط أخرى منها المعرفة بعلم النفس وعلم النفس الجنائي، وعلم الإجرام والطب الشرعي، وعلم الضحية...، لأن كل هذه العلوم هي التي تمكنه من وضع نمط المجرم المجهول للتعرف عليه.

ثانيا: تطور التنميط الجنائي

للتعرف على معنى التنميط يجب أن نرجع لأصل المصطلح، فمعنى "نمطه على الشيء" هو دلّه عليه[7] فالتنميط إذن هو علم الدلالات في الجريمة لمعرفة القائم بها.

أول من قام بهذا النوع من البحث هو الدكتور " توماس بوند" Thomas Bondوهو طبيب جراح بريطاني ساعد أجهزة الشرطة في البحث عن المجرم المعروف باسم"جاك السفاح–Jackl'eventreur "الذي ارتكب مجموعة من الجرائم في أواخر سنة 1880، وأدخل الرعب في وسط المجتمع[8]. وكذلك حادثة نيويورك سنة 1950 بالنسبة لواضع قنابل في دور السينما[9]، مما أدى بالسلطات إلى طلب المساعدة من الطبيب النفساني"جيمس بروسيل" ،"James Brussel" للتعرف عن المجرم وذلك ما تم فعلا[10].

يعكس التنميط الجنائي فلسفة المجتمع الذي يتطور فيه، بالبحث عن أسباب الإجرام بصفة عامة وعن الأسباب التي دفعت بالمجرم إلى ارتكابها بصفة خاصة، وذلك بالبحث عن حالته النفسية والعقلية[11].

التنميط الجنائي مبني على دراسة شخصية المجرم عبر سلوكه وعلى معارف المحقق، لاسيما تلك المتعلقة بدراسة الحالة النفسية للمجرم قبل ارتكابه للجريمة وأثناء ارتكابه للجريمة وبعد الانتهاء منها، مما يشترط في المحقق الدراية الواسعة بعلم النفس وعلم الإجرام، لفهم أسباب الجريمة والدوافع التي أدت إلى ارتكابها.

قبل عملية التنميط للبحث عن المجرم المجهول يتم أولا المعاينة المادية لمسرح الجريمة لرفع الآثار التي خلفها المجرم "مبدأ لوكارد"Principe de LocardLe "[12]، ودراستها عن طريق الخبرة، ودراسة مكان وقوع الجريمة، ثم دراسة نوع الجريمة ومقارنتها بالجرائم السابقة المشابهة، وبعد ذلك دراسة شخصية المجرم عن طريق التنميط.

عرف القاموس الفرنسي le petit Robertالتنميط بأنه تقنية شرطية(Technique policière) تقوم على وضع البيانات النفسية لمجرم عائد ومجهول[13].

يعرف التنميط كذلك بأنه إنشاء الصفحة النفسية لشخص مطلوب من قبل الشرطة لاسيما القاتل بالتسلسل استنادا على الأدلة التي تم جمعها من قبل دوائر الشرطة[14].

عرف المجلس الأوروبي في تقريره تحت عنوان "تحليل شخصية خاصة" (Analyse de profil spécifique) والذي يسمى أيضا تنميط المجرمين في بلجيكا،أن التنميط هو إنشاء صورة افتراضية لمرتكب فعل إجرامي خطير، أو مرتكب سلسلة من الجرائم، انطلاقا من المعلومات التي تم جمعها في مسرح الجريمة وأقوال الشهود ومعلومات أخرى لها علاقة بالجريمة[15].

لم يتطرق المشرع الجزائري لمصطلح التنميط الجنائي بصفة مباشرة شأنه في ذلك شأن الأدلة العلمية بصفة عامة. وترك مجال هذه التقنيات الحديثة لاسيما تلك المتعلقة بالطابع الفني للخبرة القضائية وللنصوص القانونية المنظمة لها، وبالتالي وفي غياب نص خاص بالتنميط يطبق على التنميط الجنائي النصوص التي تنطبق على الخبرة[16].

الفرع الثاني: علاقة التنميط الجنائي بالعلوم الجنائية

التنميط الجنائي عبارة عن عملية متعددة الاختصاصات وتجد أساسها في علم النفس الجنائي وفي الطب الشرعي، وفي علم الضحية، وفي علم الإجرام الذي يبحث بدوره في عوامل الإجرام. وعلى القائم بمهمة التنميط أن يكون متكوّنا على الأقل في علم الإجرام وعلم النفس وعلم الضحية إلى جانب معارف في الطب الشرعي[17]. ولا يوجد حاليا مهنة تسمى التنميط الجنائي معترف بها على غرار المحقق الجنائي والطبيب الشرعي ...

والتنميط الجنائي عبارة عن أداة تحقيق سلوكي، يقوم بالبحث عن ملامح مرتكب الجريمة من خلال دراسة مواصفات الفعل المرتكب والمواصفات النفسية والسلوكية للمجرم[18]. ويستعمل فيذلك تحليل ملفات الجرائم التي ارتكبت من قبل والتي تحتوي على معطيات خاصة بمرتكبي هذه الجرائم.

التنميط الجنائي وليد التخصصات العديدة للعلوم الجنائية بصفة عامة وتطور التحقيق الجنائي بصفة خاصة. لفهم المدلول الخاص للتنميط الجنائي سنقوم بمقارنته بالعلوم الجنائية الأخرى.

أولا: علاقة التنميط الجنائي بعلم الاجرام

يهتم علم الإجرام بدراسة ظاهرة الإجرام بالتحري عن أسبابها والعوامل المؤدية لها بهدف تشخيصها للبحث عن سبل مكافحتها وذلك قبل وقوع الجريمة[19]. بينما يهتم التنميط الجنائي في البحث والتحري في الآثار المتروكة في مسرح الجريمة بعد وقوعها للتعرف عن المجرم المجهول.

العلاقة الموجودة بين علم الإجرام والتنميط الجنائي هي علاقة تبادل الخبرات فيعتبر علم الإجرام كوسيلة يتغذى منها التنميط الجنائي لاسيما الجانب الذي يركز على دراسة شخصية وسمات المجرم وعلم الإجرام الاكلينيكي، ويساعد التنميط الجنائي على إثراء علم الإجرام بالتأكد من صحة النظريات التي قدمها الباحثين في علم الإجرام بعد تجربتها في الميدان من طرف المختصين في التنميط.

ثانيا: علاقة التنميط الجنائي بعلم الأدلة الجنائية

علم الأدلة الجنائية[20] هو العلم الذي يبحث عن الدليل بطرق علمية،حيث يجمع بين دراسة الجانب المادي للجريمة وهو عمل الشرطة التقنية،التي تقوم برفع الآثار من مسرح الجريمة وتقدمها للشرطة العلمية لدراسة هذه العينات بطرق علمية لتصبح أدلة اثبات تُقدم للعدالة من جهة، ودراسة الجانب البسيكولوجي للمجرم على أسس علم النفس الجنائي من جهة أخرى[21].

تتشابه مميزات علم الأدلة الجنائية السابق ذكرها بشكل عام مع مميزات التنميط الجنائي حيث أن كلاهما يكون بعد وقوع الجريمة كما أن كلاهمايستعين بعدة فروع من العلوم الجنائية الأخرى.ويختلف التنميط الجنائي عن علم الأدلة الجنائية في كونه يبحث دائما عن مجرم مجهول، بينما قد يكون المجرم معلوم بالنسبة للأدلة العلمية والتي يتمثل دور استعمالها في تقديم الدليل الذي سيستعمل لإسناد التهمة أو نفيها.

ثالثا: علاقة التنميط الجنائي بعلم الضحية

يعتبر علم الضحية علم حديث النشأة نسبيا حيث بدأ بالظهور بعد الحرب العالمية الثانية التي خلفت ملايين الضحايا. يهتم هذا العلم بدراسة العلاقات الموجودة بين الضحية والمجرم من جانبين، الجانب الأول لتدارك دور الضحية في وقوع الفعل المجرَّم[22]، والجانب الثاني لمعرفة الضرر البدني، أو العقلي، أو النفسي، أو المادي الذي تعرضت له من جراء الجريمة.

تجمع الجريمة ثلاثة عناصر أساسية هي الفعل المجرّم، المجرم والضحية. وقد اهتمت الدراسات الأولى بالجريمة ثم تم الاهتمام بدراسة المجرم والعوامل التي تدفع به للجريمة ولم يهتم الباحثون بالضحية إلا حديثا[23]. ومما لا شك فيه هو وجود علاقة وثيقة بين التنميط الجنائي وعلم الضحية بحيث يعتمد التنميط في كثير من الأحيان على دراسة حالة الضحية من كل الجوانب وذلك لمعرفة فيما إذا كان لهذا الأخير دور في وقوع الجريمة،أو له مواصفات خاصة لاختياره من طرف الجاني، حيث تساعد المعلومات الخاصة بالضحية في تحديد مواصفات المجرم المجهول.

رابعا:علاقة التنميط الجنائي بعلم النفس الجنائي

لا يوجد تعريف موحد لعلم النفس الجنائي ويرجع ذلك لتعدد الدراسات والدارسين في هذا الميدان، ولتعدد اختصاصات مجال علم النفس بصفة عامة وعلم النفس الجنائي بصفة خاصة. ويمكن أن نعرف علم النفس الجنائي على أنه"العلم الذي يدرس ويطبق معارف علم النفس في الميدان القانوني" أو "استعمال علم النفس لتفسير سلوك المجرم أمام القضاء". وعرف كذلك بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان بقصد المعرفة الدقيقة لهذا السلوك ويتم ذلك في ثلاثة محاور يتعلق المحور الأول بوصف السلوك بدقة والثاني بتفسير هذا السلوك لمعرفة أسبابه ودوافعه أما المحور الثالث فيتعلق بمحاولة التنبؤ بهذا السلوك أي توقع ماذا سيكون عليه سلوك الشخص إذا وضع في نفس الظروف[24].

ويستعين المحقق في المجال الجنائي بمعارف ميدان علم النفس الجنائي[25]وذلك لمعرفة شخصية المجرم وظروفه لإسناد المسؤولية الجنائية له والحكم عليه بحكم مناسب. أما بالنسبة للتنميط الجنائي فاستعمال هذه المعارف مرتبط بعملية البحث عن المجرم المجهول ويتم ذلك بدراسة السلوك المرتكب بناء على مخلّفات مسرح الجريمة للتنبؤ بشخصيته.

المحور الثاني: تقنيات التنميط الجنائي

للبحث في تقنيات التنميط الجنائي نتطرق للمراحل التي تمر بها عملية التنميط(الفرع الأول) ثم للوسائل المعتمد عليها في التنميط الجنائي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مراحل التنميط الجنائي

انطلاقا من تعريف التنميط الجنائي على أنه أداة تحقيق سلوكي يقوم بالبحث عن ملامح مرتكب الجريمة، من خلال دراسة مواصفات الجريمة والمواصفات الخاصة بالمجرم، يتبين لنا أن التنميط عملية تمر بالعديد من المراحل نتطرق لها فيما يلي:

أولا: دراسة مسرح الجريمة

يعتبر مسرح الجريمة من الوسائل الهامة التي يستعين بها المحقق " البروفايلر" للبحث عن المجرم المجهول. ويتم ذلك بدراسة كل ما له علاقة بهذا المسرح[26]، موقعه الجغرافي، مكانه هل هو مأهول بالسكان أو خال، في المدينة أو في القرية...، كما يبحث في التوقيت الذي ارتكبت فيه الجريمة في الليل أو في النهار، ويقوم كذلك بدراسة الأشياء التي عثر عليها في مسرح الجريمة، والبحث عن الوسيلة المستعملة لارتكاب الجريمة هل هي سلاح ناري أو سكين أو وسيلة معينة أخرى. كما يتحرى المحقق في عدد المجرمين هل ارتكبت من طرف شخص واحد أو أكثر...، يعتبر من الأولويات الإسراع في اتخاذ هذه الإجراءات لتفادي تلاشي الأدلة.

ثانيا: دراسة شخصية الضحية

تتم دراسة شخصية الضحية بطريقتين الأولى في حالة كونه حيا فيتم استجوابه لمعرفة وظيفته، عاداته، علاقاته المهنية والشخصية مما قد يبين خصائصه وربطها بالجريمة. وفي حالة كون الضحية متوفاة فيتم أخذ المعلومات عنها من أقربائه وأصدقائه أو زملائه، ويضاف إليها المعلومات التي يمكن أن تسفر عنها الخبرة الطبية كالتحاليل أو التشريح.

والمعلومات التي يتم التوصل إليه عند دراسة الضحية قد تبين سبب اختياره من طرف المجرم دون غيره، هل لأنه امرأة أو لأنه ضعيف أو لأنه يقوم بنشاط معين....

ثالثا: دراسة البروفيل البسيكولوجي والاجتماعي للمجرم

إذا كان البروفيل البسيكولوجي يتعلق بالحالة النفسية للمجرم شخصيا، فإن البروفيل السوسيولوجي يتعلق بالمحيط الذي يعيش فيه، ويتمثل ذلك فيما يلي:

أ- البروفيل البسيكولوجي للمجرم: يقوم المحقق بالبحث عن الميول النفسية للمجرم وذلك انطلاقا من دراسة طريقة ارتكابه للجريمة، الوسائل التي اعتمد عليها للقتل مثلا، والآثار التي تعمّد تركها على جسد الضحية، كل هذه المعلومات قد توضح للمحقق جوانب من شخصيته مما يساعده في توجيه التحقيق[27].

ب- البروفيل الاجتماعي للمجرم: من الصعب دراسة الظروف الاجتماعية لشخص مجهول، لكن عندما نقترب من البروفيل البسيكولوجي يمكن للمحقق وضع قائمة للأشخاص المشتبه فيهم. على هذا الأساس فالدراسة الاجتماعية تمكّن في جمع المعلومات عن علاقة المشتبه فيهم بربط كل واحد منهم بالوسط الاجتماعي الذي تربى فيه، معرفة علاقته بالعائلة، ونوع العائلة التي يعيش فيها فهل تعتبر عائلة مستقرة أو أنها متفككة، وهل كان ضحية لسوء المعاملة من طرف الوالدين، وهل كان عنيفا أو كان ذا سوابق عدلية أو أنه من المدمنين على الكحول والمخدرات... كل هذه المعلومات تكون ذات فائدة حتما لاسيما لحصر عدد المشتبه فيهم شيئا فشيئا إلى أن يتم معرفة المجرم المجهول.

رابعا: دراسة البروفيل الجغرافي

توضح هذه الدراسة الجانب الجغرافي لمكان وقوع الجريمة[28]، وتعتبر هذه التقنية من التقنيات الحديثة التي تمكن من تحديد الرقعة الجغرافية التي ينشط فيها المجرم[29] وتحديد سكن الضحية المقبلة أو حتى تحديد مكان سكناه...

الفرع الثاني:الوسائل المعتمدة عليها في التنميط الجنائي

نتعرض في هذا الفرع للوسائل البشرية ودورها في التنميط الجنائي أولا،ونتطرق للوسائل التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في عملية التنميط ثانيا.

أولا: الوسائل البشرية

بمجرد وقوع الجريمة ينتقل ضباط الشرطة القضائية إلى مسرح الجريمة وتسمى هذه المرحلة بمرحلة البحث والتحري أو مرحلة جمع الاستدلالات، ثم تأتي مرحلتي التحقيق والمحاكمة وتكون من اختصاص القضاء، نتطرق فيما يلي لدور الشرطة القضائية في عملية التنميط الجنائي (1) ولدور القضاء في هذه العملية (2)

1- دور الشرطة القضائية في التنميط الجنائي

يقوم ضباط الشرطة القضائية بكل الإجراءات الضرورية التي تمكنهم من جمع الأدلة، والتنميط الجنائي كوسيلة للبحث تمكنهم من نتائج قد تساعدهم على دعم وتطوير قدراتهم في البحث عن الجاني المجهول، فالتنميط الجنائي في هذه الحالة يعتبر تدعيما لعمل الشرطة القضائية.

يعتمد العلماء والدارسون لسلوك الإنسان على بيانات سلوكية غير ماديّة لها علاقة بالجانب النفسي كالغضب، الخوف، الحب، الغيرة،وتعتبر هذه الدراسات علاجية في أصلها، لكن يمكن للجهات المختصة كالشرطة، والخبراء الاستعانة بها.

إنّ الدراسة التي يقوم بها المختصون في علم النفس الجنائي للبحث عن الأدلة المعنوية في مسرح الجريمة والمتمثلة في الكشف عن مشاعر الجاني ومميّزاته الشخصيّة قد تمكن الشرطة من إعداد تنميط جنائي للشخص المجهول وذلك باستعمال خصائصه النفسية.التنميط الجنائي وسيلة أو آليه أو تقنية تمكن من مساعدة الشرطة في عملية البحث عن المجرم المجهول، برسم صورته بناء على مسرح الجريمة، وتستعمل الشرطة هذه المعلومات في محاولة تحديده.

تطرق المشرع لحالات الاستعانة بالخبير الفني في عدة نصوص في قانون الإجراءات الجزائية[30]، غير أنّه لم يتطرق للتنميط الجنائي كوسيلة للتحقيق بعبارة صريحة،لكن بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 10-322 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني[31]، ورد فيه المادة 4/116التي تنص عن مهمة التنميط وذلك في الفقرة الرابعة منها:" يتولى المكلفون بالخبرة في الشرطة العلمية والتقنية العاملون بالمصالح المختصة التابعة للأمن الوطني، لاسيما المهام الآتية:- المساهمة في التنميط والاستعمال الأمثل لبروتوكولات خبرة الدلائل الجنائية المطبقة في المخابر المختصة...".

ما يمكن استنتاجه من نص المادة 4/116 السابق ذكره هو أن التنميط الجنائي عمل من الأعمال الفنية والتي تدخل ضمن مهام المكلفين بالخبرة في الشرطة العلمية والتقنية. الأمر الذي قد يشير إلى التنميط الجنائي حيث سبق في العديد من قضايا الخطف والاغتصاب والقتل التوصل لمعرفة المجرم بعد التحريات التي قام بها ضباط الشرطة القضائية[32].

2- دور القضاء في عملية التنميط الجنائي

تعتبر محكمة الموضوع الخبير الأعلى[33] الذي يفصل في الدعوى، ويستنتج من خلال ذلك أن تقرير الخبير في قضية معينة أو في مسألة فنية ما يعتبر مجرد رأي[34]يمكن للمحكمة ألا تتقيد به بصفة مطلقة ولها سلطة اختيار ما يمكن الأخذ به، كما لها الحق في الفصل بين تقرير خبرة وتقرير خبرة أخرى لأن أدلة الإثبات متروكة لتقدير قضاة الموضوع. وعليه فإن الخبرة بصفة عامة تخضع لمبدأ حرية القاضي في الاقتناع، وذلك مثل سائر أدلة الإثبات[35].

التنميط الجنائي من التقنيات التي تساعد في التحقيق الجنائي،لذا يمكن اعتباره عمل من الأعمال التي يقوم به الخبراء وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية،مما يستنتج منه أن الخبير في التنميط الجنائي كغيره من الخبراء لا يقوم بإجراء خبرته من تلقاء نفسه، بل ينتدب من قبل السلطة القضائية التي لها حق انتدابه وذلك في مرحلة التحقيقات الابتدائية،للتعرف على المجرم المجهول وتقديمه أمام القاضي في مرحلة المحاكمة.

يرى بعض الباحثين في الموضوع إن إدخال التنميط في إطار الخبرة القضائية قد يعرقل عملية التحقيق لما لهذا الاجراء من شروط قبلية لاسيما تلك المتعلقة بالوقت الذي يستغرقه نفاذ الخبرة[36]. لذا من المستحسن تثقيف المحقق وتوسيع معارفه في مختلف ميادين العلوم الجنائية مما ينتج عنه عملية تحقيق سريعة ومنتجة لآثارها.

مما سبق يمكن القول،أنه لا يوجد جهاز خاص توكل له مهمة التنميط الجنائي ولا شخص متخصص في ذلك. وعليه فإن هذه العملية يشترك فيها العديد من الأشخاص منهم من يعمل في الميدان كرجال الشرطة القضائية والشرطة العلمية ومنهم من هو خارج هذا الميدان وهم من يتم انتدابهم كخبراء.

تعتبر الشرطة القضائية الجزائرية رائدة على المستوى الإفريقي في إطار العديد من التحقيقات الخاصة التي يشرف عليها "أفريبول"Afripol[37]لتسهل تبادل المعلومات الاستخبارية بين الشرطة الوطنية وشركائها على مستوى القارة الإفريقية في البحث عن الجرائم، كما تعتبر كذلك عضوا مهما في الإنتربول "Interpol" المنظمة الدولية للشرطة[38]. مما يأهلها القيام بالعديد من المهام في إطار البحث والتحري عن المجرمين بكل الوسائل ومنها التنميط، متى وجدت نصوص قانونية تدعم ذلك.

ثانيا: الوسائل التكنولوجيا الحديثة

قد يقرر المجرم ارتكاب جريمته لسبب معين أو لحاجة ما، وعليه فتحليل الفعل المرتكب يمكّن من الحصول على معلومات مهمة حول شخصيته، فمثلا طريقة وضع جثة الضحية، اختيار نوع الضحية، نوع السلاح المستعمل، الطريقة المستعملة لارتكاب الجريمة، التنكيل بالجثة...

كل هذه المعلومات تمكن المحقق من رسم بروفيل للمجرم. إلى جانب هذه العملية التي يقوم بها المحقق شخصيا، نجدما يسمى بالتحليل الجنائي الذي يتم من خلاله الاستعانة بوسائل تقنية تمكن المحقق من البحث عن المجرم المجهول. نتطرق لتعريف التحليل الجنائي ثم للأنظمة المستعملةفي هذا الإطار.

1- التحليل الجنائي

التحليل الجنائي هي وسيلة تساعد المحقق في المجال الجنائي، وذلك باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة.وقد نشأ التحليل الجنائي في أمريكا الشمالية في الستينيات، وكان سبب ذلك تطور الجريمة المنظمة والجرائم المتسلسلة[39]وكانت الشرطة في ذلك الوقت تستعمل أساليب القمع والتعذيب في التحقيقات الجنائية، مما أدى إلى ضرورة تطوير برامج استخباراتية جديدة ووضع مجموعة من الأساليب التحليلية الموحدة لتطوير فرضيات وقوع الجريمة، وذلك بتحليل مسرح الجريمة وإعادة بناء مسار الأحداث لمعرفة ما إذا كانت الجرائم قد ارتكبت من طرف نفس الجاني أم لا، وكذلك لفهم عمل الشبكات الإجرامية بدراسة حجم النشاط الإجرامي وخصائصه.

يتكون التحليل الجنائي من التحليل العملياتي أوّلا وهو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى المتمثلة في أعمال الشرطة العادية كتوقيف المشتبه فيه وتتبع خطوات المجرمين مثلا، والتحليل الاستراتيجي ثانيا والذي يهدف إلى تتبع تطور الجريمة بصفة عامة ورصدها لوضع فرضيات على المدى المتوسط والطويل وذلك طبقا لأنواع الجرائم المرتكبة وطبقا لمناطق جغرافية محددة.

2- أنظمة التحليل الجنائي

للتعرف على أشكال معينة من الإجرام، تم تطوير فكرة استخدام وتكييف منهجية التحليل الجنائي بوضع نظام مركزي للمعالجة الآلية للبيانات الجنائية. من بين هذه الأنظمة نجد نظام"SALVAC" **S**ystème d'**A**nalyse des **L**iens de la **V**iolence **A**ssociée aux **C**rimes[40].
المعمول به في فرنسا ونظام VICLAS الكندي المستوحى من النظام الأمريكي VICAPوالذي يعني نظام التعرف على المجرمين العنيفين(**V**iolent **C**riminal **A**pprehension **P**rogram)

إن نظام SALVACوالأنظمة الأخرى المشابهة لها هي عبارة عن أنظمة معلوماتية تخزن فيها المعلومات المتعلقة بقضايا سابقة لاسيما المعلومات الخاصة بالمجرمين. والهدف من هذه الوسائل التكنولوجية هو تسليط الضوء على القضايا الجنائية المعقدة بشكل خاص والتي كانت موضوع تحليل سلوكي سابق للربط بينها وبين الجريمة محل التحقيق.

التنميط الجنائي والتحليل الجنائي وسيلتان تكملان بعضهما البعض للبحث عن المجرم المجهول، تارة يحدد المنمط "المحلل السلوكي" صفات المجرم ليستكمل البحث عن طريق استعمال وسائل التحليل الجنائي، وتارة أخرى يستعملالمعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق التحليل الجنائي وهي التي توجه المنمط "المحلل السلوكي" لتحديد هوية المجرم.

إن تطور التنميط جعل من الممكن تحيين القوانين لتتوافق مع المجتمع، مما يجعل ترشيد السياسة الجنائية على نهج يتماشى مع أنجع الطرق للوقاية من الجريمة أمرا ضروريا.

إن التنميط للبحث عن المجرم المجهول وسيلة فعالة توصل المحقق إلى إيجاد أدلة في الكثير من القضايا لاسيما الخطيرة منها مما يستوجب تعزيزها بنصوص قانونية تحدد مجالها.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة الخاصة بموضوع التنميط الجنائي وبعد التطرق لمفهومه ولمراحل بحثه وللوسائل المستعملة للبحث، نستخلص مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في:

- التنميط الجنائي وسيلة تحقيق في جرائم محددة، يتم اللجوء اليه عند عدم قدرة التحقيق الجنائي الكلاسيكي في الكشف عن الجاني المجهول.
- التنميط الجنائي قد لا يمكّن من تحديد المجرم المجهول بطريقة مباشرة لكنه يمكّن المحقق عبر مراحل دراسته لملف الجريمة من حصر قائمة المشتبه فيهم مما يوجه التحقيق حولهم.
- التنميط الجنائي وسيلة لها نتائج إيجابية للكشف على الجناة المجهولين، والمساهمة في حل العديد من القضايا العالقة.

- التنميط الجنائي وسيلة تعتمد على مفاهيم سيكولوجية معترف بها تجعله فرعاً من فروع علم النفس التطبيقي في المجال الجنائي، ولا يقتصر تطبيقه على الجرائم الخطيرة فقط، بل يمكن الاستعانة به في جرائم أخرى أقل خطورة.
- التنميط الجنائي وسيلة تحقيق يتّبع فيها المنهج العلمي، وبالتالي فإن رسم بروفيل المتهم يعتبر كأداة من أدوات التحقيق الجنائي.
- لا توجد نصوص خاصة بهذا النوع من التحقيق ولا أجهزة خاصة للقيام به في قانون الإجراءات الجزائية الذي ينظم إجراءات البحث والتحري، التحقيق والمحاكمة.
- لمساعدة أجهزة الأمن والتحقيق فإنه من الضروري تشجيع هذا النوع من التحقيق للبحث عن المجرمين لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمجرمين الخطرين.

التنميط الجنائي وسيلة من الوسائل التي تساعد في التحقيق أثناء غياب الأدلة المادية، فهو يساعد بالكشف عن المجرمين المجهولين انطلاقا من الأدلة السيكولوجية، كما أنه يسمح للمحققين من ربح الوقت في اكتشاف الجاني، لاسيما في القضايا الحسّاسة التي تكون نتائجها مرهونة بالوقت، كجرائم خطف الأطفال، والاغتصاب والقتل.

بناء على ما سبق،مع العلم أن الساحة الوطنية قد كانت مسرحا للعديد من الجرائم الخطيرة الذي ذهب ضحيتها أطفال ونساء،ونظرا لعدم نص المشرع الجزائري لهذه الوسيلة في قانون الإجراءات الجزائية، نقدم مجموعة من الاقتراحات نأمل ان تكون مفيدة، تتمثل هذه الاقتراحات في:

- التفكير في الأخذ بتقنية التنميط كوسيلة من وسائل التحقيق الجنائي،والنص عليه في قانون الإجراءات الجزائية،وذلكبتعريفه بصفة واضحة، واعتباره وسيلة من وسائل التحقيق الحديثة كتحليل البيانات الخاصة، والطب الشرعي، وعلم النفس الجنائي وعلم البصمات...
- استحداث وظيفة "المنمط الجنائي"أو "المحلل السلوكي""Le profileur"،على غرار المحقق الجنائي وذلك بوضع نظام خاص به في إطار أجهزة التحقيق الموجودة،أو استحداث جهاز خاص بالتنميط الجنائي،كاستحداث فرق متخصصة في تقنية التنميط الجنائي على مستوى جهات التحقيق الموجودة مثل فرق الشرطة العلمية وفرق الدرك الوطني وذلك:
  - بتحديد عناصر الشرطة الذين لديهم خبرة في ميدان التحقيق الجنائي وتحويلهم لمهمة التنميط؛
  - تحديد عناصر الدرك ذوي الخبرة في التحقيق الجنائي والذين تتوفر فيهم السمات والمؤهلات التي تسمح لهم بتطبيق هذه التقنية؛
  - الاستعانة بالمختصين في المجالات المرتبطة بعلم الأجرام مثل المتخصصين في علم النفس لاسيما الاكلينيكي والمختصين في علم الاجتماع الجنائي، والطب الشرعي، وعلم البيولوجيا، وأطباء الأمراض العقلية، والمختصين في دارسة علم الأجرام...

ولتعزيز الضمانات الإجرائية ولحماية حقوق الدفاع يجب أن يكون أي تدخل من طرف المنمط أو المحلل السلوكي مسجل في تقرير مكتوب يظهر فيه جميع عناصر الملف ليتمكن أطراف الدعوى العمومية من وكيل الجمهورية ومحامي الدفاع أو حتى الأطراف المدنية من الاطلاع عليه.

وفي الأخير و لتطوير التنميط الجنائيك وسيلة للتحقيق و لتعزير وسائل التحقيق الأخرى المعروفة نرى أنه من الضروري كذلك

- إجراء بحوث لتقييم فعالية التنميط السلوكي في الجزائر ومدى مساهمته في تحديد وإلقاء القبض على المجرمين؛
- إعداد ملفات خاصة بتصنيف وإحصاء أنواع المجرمين حسب السن والجنس ونوع الجرائم المرتكبة،
- وضع قوائم بأسماء المجرمين الخطرين مع كل السوابق الخاصة بهم للرجوع لها عند التحقيق وتمكين المختص في التنميط الجنائي من استعمالها للبحث عن بروفيل المجرم المجهول؛
- تكوين وتدريب المحققين الجنائيين ذوي الخبرة في الميدان في تنميط وتحليل الجرائم؛
- برمجة تكوين أساسي للجهات الخاصة بالتحقيق يكون مرتبطا بمجال علم النفس الجنائي والتحقيقات السيكولوجية، وعلم الإجرام؛
- خلق جهة مسؤولة عن تنظيم المعايير المهنية والأخلاقية للتنميط الجنائي؛
- إنشاء وحدة معلوماتية خاصة تكمن مهامها في تحديد العلاقات بين نمط الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء التراب الوطني
- كما يمكن كذلك إنشاء مراكز اقليمية ووطنية متكونة من محققين وأساتذة في علم الإجرام ومختصين في علم النفس الإجرامي وعلم الاجتماع الجنائي والأطباء الشرعيين والمختصين في الأمراض العقلية...، للقيام بعملية تحليل سلوكيات المجرمين، وتدعيم هذه المراكز بالأنظمة المعلوماتية المتقدمة في حفظ البيانات والدراسات التي تقام على المجرمين وتخزينها من أجل مقارنتها بالجرائم اللاحقة التي يستعصي فيها معرفة الجاني.

الهوامش

1- « Analyse criminelle et analyse comportementale », Rapport du groupe de travail interministériel Remis à Dominique Perben, Garde des Sceaux, Ministre de la Justice Mercredi 30 juillet 2003, p 1 :« L'analyse criminelle est une technique d'aide à l'enquête fondée sur les nouvelles technologies de l'informatique alors que l'analyse comportementale, parfois dénommée « profilage criminel » est basée sur des sciences comportementales.

2 - Elizabeth Doise-Foutry,Apports et limites de l'analyse comportementale dans la résolution d'affaires criminelles « Policiers-psychologues ou psychologues-policiers ? » Diplôme Universitaire Méthodes Psychologiques en Criminologie Université de Lille3, 2008-09, p 7, 24,29.

- Michèle agrapart, La recherche du criminel : l'analyse criminelle comportementale, pratiques de la criminologie, pratique panorama du droit, Studyrama, 2010, p108-109.

3 -–Gaston Stefani, George Levasseur, Bernard Bouloc, procédure pénale, 16eme Ed, Dalloz 1996, p 499- 503.

– جيلالي بغدادي، التحقيق–دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية– الطبعة الأولى، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999، ص61.

4–لاسيما في ظل نظام التنقيب والتحري الذي كان يعتمد على السرية الكاملة التحقيق دون مراعاة لحقوق المتهم.

- Gaston Stefani, George Levasseur, Bernard Bouloc, procédure pénal, op cite, p 62-64.

5 –إسماعيل حسن الحميري، ضوابط العدالة في التحقيق الجنائي دراسة علمية شرعية بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير فيا لفقه الإسلامي، جامعة المدينة العالمية بماليزيا، كلية العلوم الإسلامية – قسم الفقه العام الجامعي، فبراير 2012، ص 26.

6–القانون رقم 16 –03المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق 19 يونيو سنة2016 يتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية عدد 37.

7– قاموس المعاني، الموقع: www.almaany.com

8– Le docteur Thomas Bond connu pour être le premier profileur dans l'histoire.Thomas Bond FRCS (1841 - 1901) est un chirurgien britannique. À la recherche de Jack l'Éventreur à la fin des années 1880 pour le compte du Métropolitain Police Service de Londres, il produisit un profilage criminel sur le tueur en série. Il serait le premier profileur de l'histoire.

Le profilage criminel basé sur l'analyse comportementale est une méthode permettant à des enquêteurs de déterminer le profil psychologique d'un criminel.

Un « profileur » est une personne chargée de réaliser une ébauche du type de portrait psychologique d'une personne recherchée. Les termes « profiler » et « profilage » ne se réfèrent néanmoins à aucune réalité de profession et/ou d'analyse psychologique et/ou policière, mais a été inventé de toutes pièces et introduit par la télévision. Bien que ces termes tendent de ce fait plutôt à s'étendre, on parlera majoritairement en milieu concerné d'« analyste comportemental », de psycho (logue)-criminologue. Les

intéressés préfèrent même parfois se présenter simplement comme gendarme, en France, ou agent du FBI, aux États-Unis.

Lesdits « profileurs » sont essentiellement formés dans les pays anglo-saxons où ils sont titulaires du titre de psychologue ainsi que d'une maîtrise parfaite du droit criminel (souvent agrémentée de connaissances universitaires en victimologie et/ou en criminologie). Il est le plus souvent obligatoire d'être membre de la police ou de l'armée pour être requis en plus pour ses qualités en criminologie.

9 -Elizabeth Doise-Foutry,Apports et limites de l'analyse comportementale dans la résolution d'affaires criminelles « Policiers-psychologues ou psychologues-policiers ? » Op citée, 2008-09, p 5.

10- Thierry Toutin، Profilage criminelle,«La sécurité aujourd'hui.» Collection dirigée par Philippe Melchior, directeur de l'Institut des Hautes Études de la Sécurité Intérieure. La Documentation française, Paris, 2000, p 9.

« C'est après avoir cherché en vain pendant dix-sept ans, de 1940 à 1957, l'auteur d'une série d'attentats à la bombe placées dans les salles de cinéma, que les autorités de la Police de New York se sont finalement adressées à un médecin-psychiatre de renom, le docteur James Brussel. Cet expert en criminologie parvint, en moins de deux jours, à partir des photographies des lieux, du mode opératoire et des lettres de revendications, à dresser le tableau psychologique de l'inconnu. Grâce au profil établi, et aux suggestions d'enquêtes fournies aux services de police,George Metesky, auteur d'une trentaine d'attentats put enfin être identifié et arrêté. Soit moins de deux mois après que le docteur Brussel ait été consulté. Le portrait psycho-comportemental correspondait parfaitement à celui du criminel. Le médecin avait même indiqué que, lors de son arrestation, cet homme serait impeccablement vêtu et que son costume serait boutonné. Ce qui était le cas ».

11-"E. Dieu, E. Person, O. Sorel, Le Profiling criminel: développements, techniques etreprésentations. Revue Européenne de Psychologie et de Droit -2012 p 5 : « L'analyse comportementale criminelle, ou ce qui sera nommé « Profiling » au 20e siècle par le FBI, reflète la société dans laquelle elle évolue. De même que la philosophie et le droit du Moyen-Âge cherchaient à répondre au « quoi » et au « pourquoi » de la délinquance, ces réflexions étaient insérées au sein des procès des parlements avec cette liste de question évoquée par T. d'Aquin. La phénoménologie était déjà un questionnement : pourquoi dans ce lieu-ci, cet individu a transgressé ? On cherche à comprendre ce qui habite le criminel, qu'il s'agisse d'un mal spirituel, d'une manie sans délire ou d'un trouble de la personnalité. Le lien avec l'analyse comportementale est perceptible dans cette quête de la compréhension de l'acte »

12 -Elizabeth Doise-Foutry, op citée 6 : « Le comportement peut être analysé selon plusieurs dimensions : la fréquence, le taux, la durée, la latence, la topographie et le lieu d'émission. Cette définition est à rapprocher du principe d'échange de Locard, selon lequel tout individu laisse sur les lieux de l'infraction des traces de son passage (cheveux, fibres de vêtements, empreintes, traces biologiques) et emporte avec lui des

éléments (terre, ADN, fibre etc.) qui détermineront sa présence et son action sur la scène du crime.

13- Alain Rey, Paul Robert, Josette Rey –Debove, le petit Robert Dictionnaire de la langue Française, Dictionnaire le Robert, P 557.

14- Collectif, Dictionnaire Français le petit Larousse, Edition Larousse, 2010 P 650.

15 - Stamatios Tzitzis, Bjarne Melkevik, Jean-Pierre Airut, Jean-Pierre cléro, collectif- la présomption d'innocence, Essais de philosophie et de criminologie, Tome 4 – 2004 – Edition ESKA. P143

16- المواد من 143 الى 156 من قانون الإجراءات الجزائية.

17- D Carine Hutsebautest est psychothérapeute et criminologue، profileuse de criminels.Elle a suivi de nombreux stages de profiling, notamment au centre du FBI de Quantico.Elle est la fondatrice de l'ICMAC (Centre international pour les enfants victimes de sévices et d'enlèvements). Dans son livre publié en 2000, elle définit le profiling criminel comme suit: Le profiling criminel est une pratique pluridisciplinaire qui trouve ses origines dans la médecine légale. Il demande, au minimum, des connaissances éprouvées en criminologie et en psychologie, ainsi qu'une formation aux méthodes d'investigation médico-légales. Cependant, le profiling, n'a, à ce jour, pas encore accédé au grand de "profession" reconnue.

Le profiling comprend deux grandes catégories, deux méthodes : le profiling inductif et le profiling déductif.

Le profiling se situe donc au carrefour de nombreuses disciplines et comprend plusieurs points : détermination des faits, analyse médico-légale, typologie, reconstitution du crime, examen des différents types de blessures, profil de la victime et victimologie, mode opératoire de l'agresseur, signature du crime, motivations et caractéristiques psychologiques du criminel, techniques et stratégies d'investigation.

18 - Loris Tamara Schiaratura, « Analyse et interprétation psychologiques des comportements corporels en situation de communication interpersonnelle », Methodos savoirs et textes, http://methodos.revues.org/3013.

19- محمد شلال حبيب. كتاب أصول علم الإجرام. العائك لصناعة الكتب، القاهرة،دون سنة الطبع، ص 21.

- Raymond Gassin, Sylvie Cimamonti, Philippe Bonfils, Précis de Criminologie, 7eme édition, 2011, Dalloz, p 4-8.

20 -Yves Schuliar, La coordination scientifique dans les investigations criminelles, Proposition d'organisation, aspects éthiques ou de la nécessite d'un nouveau métier, Faculté de Droit et des Sciences Criminelles de l'Université de Lausanne, thèse de doctorat, 2009, p 10 à 19.

21- Elysio de Carvalho، Criminalistique، communication au 8eme congres d'Anthropologie criminelle، Budapest, 14-20 septembre 1914.

22-في إطار البحث في عوامل الإجرام، يوجد العديد من النظريات تبحث في احتمال مساهمة الضحية في وقوع الجريمة.

-Routine activityInfraction = victime potentielle + auteur motivé + cible attrayante

Va faire un pas de plus en 1979. Deux auteurs, Cohen et Felson, vont introduire un troisièmeélément dans le schéma précédent, « la cible attrayante ».
La cible doit être attrayante, que ce soit une victime potentielle ou l'objet. Mais en faisantcela on introduit un facteur situationnel dans le processus, ce qui permet d'essayer dechanger les choses.

23 - G. Lopez et S. Bornstein, Victimologie Clinique, éd Maloine, 27, rue de l'École de Médecine, 75006 Paris 1995, p de 3 a 7.

24- محمد شحاتة ربيع، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص 17.

25 - Ester Lianawati , Psychologie dans le champ judiciaire, 2018.p 16-17. https://www.researchgate.net/publication/341000389

26 -Yves Schuliar, La coordination scientifique dans les investigations criminelles, Proposition d'organisation, aspects éthiques ou de la nécessite d'un nouveau métier, op citée, p 42.

27 -E. Dieu, E. Person, O. Sorel, Le Profiling criminel : développements, techniques etreprésentations. Revue Européenne de Psychologie et de Droit 2012, p 8

28- Elodie Bournoville**,** Les Tueurs en Série Français، nouveau genre de criminels face à une police d'un genre nouveau, Mémoire pour l'obtention du DEA droit et justice**,** Université Lille 2 –2002-2003 http://edoctorale74.univ-lille2.fr «Le profil géographique est utilisé principalement au Canada, au Royaume-Uni, en Belgique et aux Etats-Unis. A partir d'un logiciel informatique et des lieux d'agressions, il est possible de déterminer : le champ d'action du meurtrier, le lieu éventuel d'une prochaine agression soit la localisation du domicile du meurtrier »p 142.

29-Commission canadienne des droits de la personne، Efficacité du profilage dans le contexte de la sécurité nationale، Jimmy Bourque, Ph. D, Stefanie Leblanc, M.A., Anouk Utzschneider, M. Sc., Christopher Wright, M.A. Mars 2009, p5.

30- يعتبر المختص في علم النفسوكذلك المختص في التنميط الجنائي وكل من لديه وظيفة متخصصة مثل الطبيب من الخبراء الفنيين الذين يتم تكليفكم بمهمة إجراء الخبرة في مجال تخصصهم ويتم ذلك بناء على طلب من طرف ضابط الشرطة القضائية في حالة الجريمة المتلبس بها طبقا لنص: المادة 49 منقانون الإجراءات الجزائية: "إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات...". وكيل الجمهورية في حالة اكتشاف جثة حيث يمكنه أن يصطحب معه أشخاص مؤهلين على تقدير ظروف الوفاة، المادة 62 من نفس القانون. كما يمكن لقضاة التحقيق وقضاة الحكم تعيين الخبير طبقا لنص المادة 143 من نفس القانون.

- محمد عنب، استخدام التكنولوجيا الحديثة في الاثبات، دار السلام، مصر، دون طبعة، 2007، ص 375.

- عبد الحكيم فوده، حجيّة الدليل الفني في المواد الجنائية والمدنية، دار الفكر الجامعي، مصر،1996، ص1

31-المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المؤرخ في 16 محرم عام 1432 الموافق 2010/12/22 الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني،والصادر في الجريدة الرسمية عدد78.

32- قضية خطف واغتصاب وقتل الفتاة "شيماء" والعديد من الجرائم المماثلة التي حدثت على المستوى الوطني.

33 - سعيد أحمد شعلة، قضاء النقض في الأدلة الجنائية، الجزء الأول، منشأة المعارف، مصر،2004، ص 479.

34– باستثناء الحالات التي تشترط فيها القانون الخبرة الفنية كجريمة السياقة في حالة السكر أين يستوجب وجود الخبرة التي تدل على وجود الكحول في الدم بنسبة لا يسمح بها القانون، انظر في ذلك المادة 241 من قانون المرور.

– القرار رقم 19713 الصادر بتاريخ 1981/02/19، نشرة القضاة، مجلة قانونية تصدرها وزارة العدل (مديرية البحث) العدد 44، لا يوجد فيها تاريخ النشر، صفحة رقم 90.

35– المادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية: "...إنّ القانون لا يطلب من القضاة أن يقدموا حسابا عن الوسائل التي بها قد وصلوا إلى تكوين اقتناعهم، ولا يرسم لهم قواعد بها يتعين عليهم أن يخضعوا لها على الأخص تقدير تمام أو كفاية دليل ما، ولكنه يأمرهم أن يسألوا أنفسهم في صمت وتدبر، وأن يبحثوا بإخلاص ضمائرهم في أي تأثير قد أحدثته في إدراكهم الأدلة المسندة إلى المتهم وأوجه الدفاع عنها ولم يضع لهم القانون سوى هذا السؤال الذي يتضمن كل نطاق واجباتهم: " هل لديكم اقتناع شخصي؟".

- مع العلم أن المشرع قد حدد موقف القاضي المدني اتجاه الخبرة بوضوح وذلك بنصه في المادة 144 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "يمكن للقاضي أن يؤسس حكمه على نتائج الخبرة. القاضي غير ملزم برأي الخبير، غير أنه ينبغي عليه تسبيب استبعاد نتائج الخبرة."

36 - Sylvie Cimamonti, Le profilage à l'épreuve du procès, Revue Pénitentiaire et de Droit Pénal, 2015, pp 11-16. https://hal.science/hal-01308652

37–أفريبول (مكتب الشرطة الأفريقية) هو وكالة أفريقية للشرطة الجنائية تسهل تبادل المعلومات الاستخبارية بين الشرطة الوطنية بشأن الجريمة الدولية أو الإرهاب أو المخدرات أو تهريب الأسلحة داخل أفريقيا، مقرها في" بن عكنون" الجزائر العاصمة. انطلق مشروع فكرة افريبول في سنة 2013 وتم تجسيده وافتتاحه في 2017.

38–وهي منظمةدوليةانشات في سنة 1923 لتعزيز التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة، مقرها مدينة "ليون" بفرنسا.

39–-Sokrou Adélaïde Gakoue، Regards sur l'analyse criminelle، 2017.v13n7p169، European scientific journal March 2017 édition vol.13, no.7 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431, URL:http://dx.doi.org/10.19044/esj.2017.v13 n7, p 170-171.

-Rapport du groupe de travail interministériel Remis à Dominique PERBEN, Garde des Sceaux, Ministre de la Justice le 30 juillet 2003, « Analyse criminelle et analyse comportementale » p 2 : "L'analyse criminelle est une technique d'aide à l'enquête fondée sur les nouvelles technologies de l'informatique".

40- Le logiciel Système d'analyse des liens de la violence associée aux crimes, abrégé sous le sigle SALVAC, est un système informatique canadien conçu pour aider des enquêteurs spécialement formés dans le profilage criminel à cerner les crimes sériels et leurs auteurs en établissant les liens qui existent entre les crimes perpétrés par un même délinquant. Ce système a été élaboré par la Gendarmerie royale du Canada (GRC) dans les années 1990.